

التوزيع : عام  
E/ESCWA/16/4/Add.8  
٢١ حزيران/يونيو ١٩٩٢  
ARABIC  
الأصل: بالعربية

UN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION  
FOR WESTERN ASIA

JUL 15 1992

LIBRARY + DOCUMENT SECTION

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

## اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

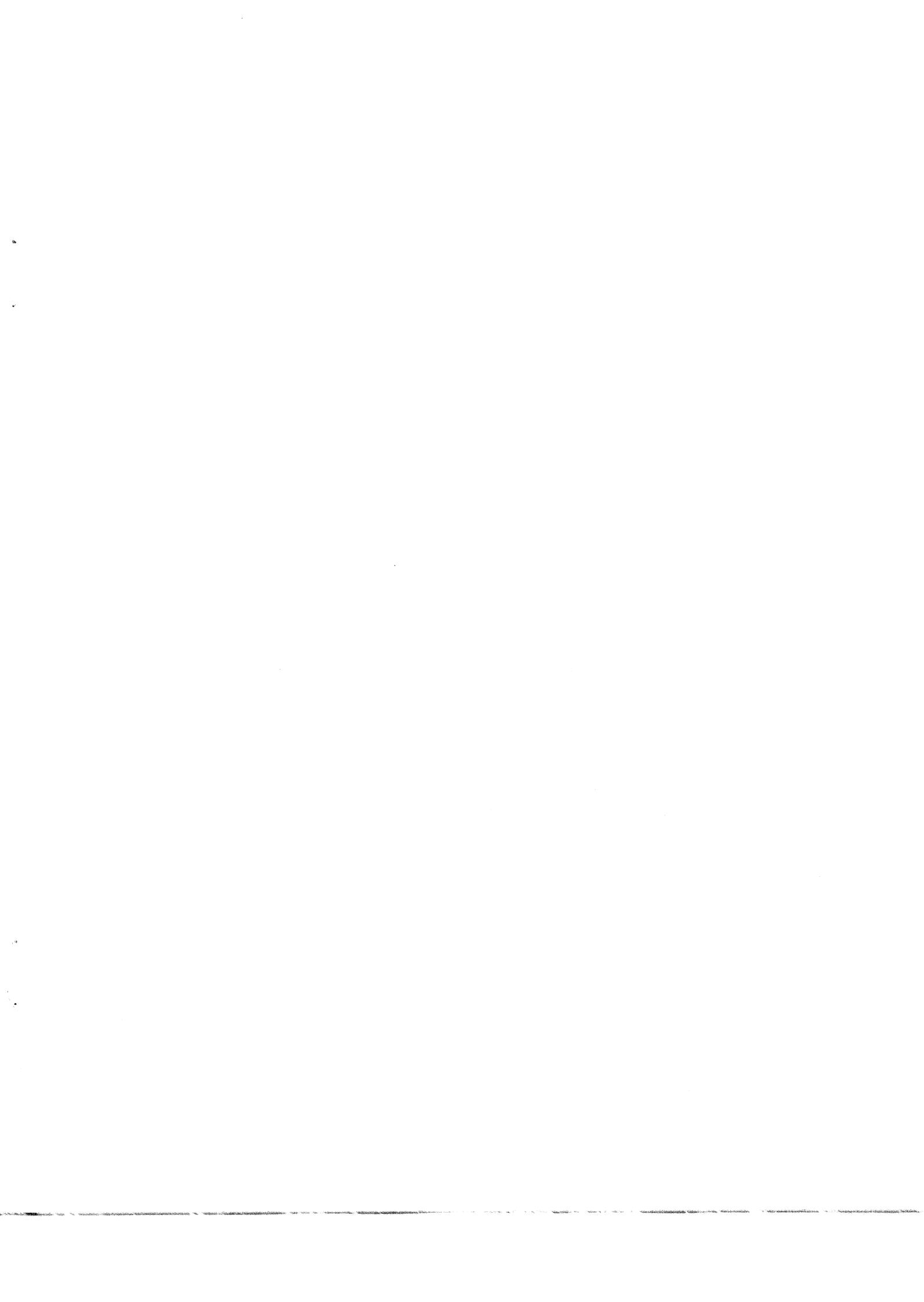
الدورة السادسة عشرة  
٣٠ آب/أغسطس - ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢  
عمان

البند ٥(ب) من جدول الأعمال المؤقت

تقرير الأمين العام التنفيذي عن نشاطات اللجنة

متابعة القرارات الصادرة عن اللجنة في دورتها الخامسة عشرة

٨، القرار ١٧٣(د-١٥) بشأن مشروع الخطة متوسطة الأجل  
لللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧



١- وفقاً لائحة وقواعد الأمم المتحدة التي تحكم تخطيط البرامج، والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم [ST/SGB/PPBME Rules/1(1987)] يُعرض على اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في دورتها السادسة عشرة مشروع الخطة المتوسطة الأجل المنقحة للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ لبرنامج التعاون الإقليمي من أجل التنمية في غربي آسيا الذي ستضطلع به الأمانة التنفيذية للجنة، وستتولى اللجنة استعراضه وتعليق عليه (انظر الوثيقة E/ESCWA/16/4/Add.8/Suppl.1).

٢- وفي الدورة الخامسة عشرة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تم تقديم مشروع الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ متضمنة جزأين أساسيين. ويحمل الجزء الأول عنوان «التوجهات والأهداف العامة للبرنامج»، ويشكل الإطار المقترن للخطة المتوسطة الأجل. ويقدم الجزء الثاني مشروع البرامج الفرعية المكون من ١٥ برنامجاً فرعياً فنياً، وهي كما يلي<sup>(١)</sup> :

- الأغذية والزراعة؛
- القضايا والسياسات الانمائية؛
- البيئة؛
- المستوطنات البشرية؛
- التنمية الصناعية؛
- التجارة الدولية والتمويل الانمائي؛
- الموارد الطبيعية؛
- قضايا الطاقة؛
- السكان؛
- الادارة العامة والمالية العامة؛
- العلم والتكنولوجيا؛
- التنمية الاجتماعية والرعاية الاجتماعية؛
- المرأة والتنمية؛
- الاحصاء؛
- النقل والاتصالات.

٣- وفي نفس الدورة، وبعد مداولات مستفيضة، اتخذت اللجنة، في هذا الشأن، القرار ١٧٣ (١٥-١٥) المؤرخ في ١٨ أيار/مايو ١٩٨٩، الذي تضمن النقاط التالية:

«١° تؤكد [اللجنة] الحاجة للعمل على أن تعكس الخطة المتوسطة الأجل، بطريقة كاملة ومنسجمة، أولويات التنمية ومتطلباتها في الدول أعضاء اللجنة على ضوء التطورات الأخيرة التي شهدتها المنطقة والعالم؛

(١) انظر E/ESCWA/C.1/15/10 (Part II/Rev.1).

٤<sup>٤</sup> توافق بصفة مبدئية، على مشروع الخطة متوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧، مع الأخذ باللاحظات التي طرحت في اجتماعات اللجنة الفنية في دورتها السادسة، وخصوصا منها ما يتعلق بانتهاج أسلوب للمتابعة بتقارير سنوية، وتلك التي سترد من الدول الأعضاء في فترة أقصاها نهاية شهر حزيران/يونيو ١٩٨٩.

٣<sup>٣</sup> تطلب إلى الأمين العام التنفيذي أن يقدم إلى اللجنة الفنية في دورتها السابعة تقريراً عما تم إنجازه بشأن تنفيذ الخطة».

ووفقاً لمحتوى هذا القرار والإجراءات التي تحكم نظام عمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، رفعت اللجنة تقريرها المتضمن مشروع الخطة متوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧، إلى لجنة البرنامج والتنسيق بهدف دراسته وتقديم توصية بشأنه إلى الجمعية العامة.

٤- واطلعت لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الثلاثين على مشروع الخطة متوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ وأقرت الخطة وأوصت الجمعية العامة بتبنيها والموافقة عليها<sup>(١)</sup>.

٥- وبعد اطلاع الجمعية العامة، في دورتها الخامسة والأربعين، على مشروع الخطة متوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧، وفحصها والاطلاع على تقرير لجنة البرنامج والتنسيق المتضمنة عمل دورتها الثلاثين، اعتمدت الجمعية العامة الخطة بموجب القرار ٢٥٣/٤٥ الصادر في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠.

٦- وقد تضمن قرار الجمعية العامة ٢٥٣/٤٥ في فقرتيه ١١ و ١٤ ما يلي:

«١١<sup>٤</sup> تطلب [الجمعية العامة] إلى الأمين العام أن يقدم نتائج الاستعراض، هي وتنقيحات الخطة، إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين، عن طريق لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الثانية والثلاثين، وللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية؛

١٤<sup>٤</sup> تطلب من الأمين العام تنفيذ الخطة مع هذه الأولويات، آخذاً في الحسبان، على النحو الواجب، الآراء التي أبدتها الدول الأعضاء»

٧- ودعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، في ضوء تنفيذ هذا القرار ووفقاً لبرنامج عملها وأئمومه التي استجدة مؤخراً في المنطقة، إلى عقد اجتماع حكومي لاستعراض الخطة متوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ في القاهرة، جمهورية مصر العربية، في الفترة ٩-٨ شباط/فبراير ١٩٩٢، حضره ممثلو

General Assembly, Official Records: Forty Fifth (Session supplement) (١) انظر: No. 6(A/45/6/Rev. 1)

الدول الأعضاء في اللجنة وعدد من كبار الاختصاصيين الاقتصاديين والاجتماعيين في المنطقة. ولتسهيل عملية استعراض الخطة قامت الأمانة التنفيذية بإعداد مشروع الوثيقة المقترنة للخطة، الذي أخذ في الاعتبار كافة المستجدات والتطورات الإقليمية والدولية، وتم تكليف عدد من الخبراء بالتعقيب عليها تمهيداً لإجراء المناوشات التفصيلية حول محتوياتها.

-٨- وفي ذلك الاجتماع، تمت مراجعة الخطة وأبدت وفود الدول الأعضاء وكذلك الخبراء كثيراً من الآراء البناءة التي لُخصت على النحو التالي:

#### (٤) دور اللجنة

وقد طرحت حوله المقترنات التالية:

١٠ تعزيز دور الاسكوا كمنبر للتنمية والتعاون الإقليمي، بحيث تجرى دراسات متعمقة حول مختلف أساليب التعاون للتوصل إلى منهاج عملى للتعاون الإنمائى وبذل جهد اعلامي مركز لايضاح النتائج الايجابية المترتبة على التعاون الإنمائى، على أن تلعب الاسكوا دوراً في إقامة مؤسسات التعاون الإقليمي وتطويرها؛

٢٠ تقوية وتعزيز دور اللجنة كمنبر إقليمي للفكر التنموي النظري والتطبيقي وذلك بالتعاون مع كافة مراكز البحث العلمي والتطبيقي في الاطار الإقليمي والدولي؛

٣٠ إعطاء الجانب التحليلي المتعمق لدراساتها وإحصاءاتها دوراً أكبر بالمقارنة مع أنشطة الإعداد والتبويب والنشر، وتوسيع قاعدة منشوراتها الموزعة؛

٤٠ دراسة فكرة تأسيس مركز إقليمي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، أو توسيع دور اللجنة كي تتضطلع بهذه المهمة وذلك بالتنسيق مع غيرها من المؤسسات الإقليمية المختصة؛

٥٠ تعميق فرص التعاون المشترك والمتكافئ مع التكتلات الاقتصادية الدولية في ميدان العلاقات الاقتصادية الدولية/ التجارة الدولية، ومتتابعة تحليل انعكاساتها على اقتصاديات الدول الأعضاء؛

٦٠ قيام الاسكوا بدور فني أساسى، وضمن منظومة الأمم المتحدة، في دعم فرص نجاح مفاوضات السلام الجارية، خاصة وإن الاطراف العربية في المفاوضات جميعها أعضاء في الاسكوا وقيادتها أيضاً بتؤمن القاعدة المعلوماتية والفنية لتسهيل هذه المفاوضات؛

٧٠ ادارة عملية التحول الى القطاع الخاص بحكمة تراعي ضعف قاعدة القطاع الخاص الحالية وضرورة تدعيم بعض الأنشطة الالازمة للقطاع العام ورفع كفاءتها؛

٨، تعزيز دور الاسكوا ومشاركتها في برامج إعادة إعمار المنطقة والنهوض بالأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في الدول والمناطق المتأثرة بالحروب والصراعات والكوارث الطبيعية؛

٩، إعطاء الأولوية في الاسكوا لكل من لبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة؛

١٠، سعي الاسكوا لتطوير مواردها المالية من المصادر غير العادية من أجل إنجاح عملية تنفيذ أهداف وأنشطة الخطة؛

١١، متابعة إعطاء الأولوية للأنشطة المتعلقة بالتنمية الداخلية من التلوث البيئي، بما في ذلك معالجة الصناعات الملوثة.

#### (ب) أولويات البرامج الفرعية

تبينت الآراء في إعطاء أولوية للبرامج الفرعية التالية:

١، البيئة: رأى البعض هامة جداً، واقتصر البعض ادماجها في برامج فرعية أخرى؛

٢، الطاقة: رأى البعض أنها أهم من غيرها من البرامج الفرعية، بينما اقترح البعض الآخر عدم جدواً شمولها ضمن انشطة الاسكوا لاعتبارات عملية وسياسية؛

٣، التنمية الاجتماعية: رأى البعض أن أولويتها تنبع من إضافة بعد الاجتماعي إلى مهام اللجنة، وأنها تحتاج إلى المزيد من الاهتمام؛

٤، المستوطنات البشرية: وقد رأى البعض أنه يجب أن تحظى بأهمية كبرى، خصوصاً في مواجهة قضايا التعمير؛

٥، الغذية والزراعة والمياه: شدد البعض على أهميتها خصوصاً بالنظر إلى التطورات السياسية والهيدروليكيّة الراهنة؛

٦، العلم والتكنولوجيا: قال البعض أن لها أولوية خصوصاً في مسألة نقل التقنيات العليا؛

٧، الادارة العامة والمالية العامة: اعطتها البعض أولوية خصوصاً من حيث تحديث القطاع العام وتقليل تدخله في المجال الاقتصادي، بالإضافة إلى رفع كفاءة وأداء إدارة الشؤون الاقتصادية والمالية؛

٨، النقل والاتصالات: شدد البعض على أهمية هذا القطاع في التنمية.

وذهب بعض الآراء إلى إضافة المواقف التالية إلى الأنشطة المطروحة:

٩، إيجاد البديل للزراعة غير المرغوبة كالمخدرات وغيرها،

١٠، إعادة الطاقات العربية المهاجرة والمغتربة وتعبيتها في خدمة التنمية؛

١١، تنمية الثروات البحرية؛

١٢، الاهتمام بالصناعات الإلكترونية الدقيقة والتقنيات البيولوجية؛

١٣، الاستعانة بدول نامية ناجحة في نقل التكنولوجيا كالهند، والاستفادة من تجربة دول شرق آسيا؛

١٤، العناية بالتعليم الفني والتدريب المهني والتطوير الإداري؛

١٥، تحقيق المشاركة في جهود التنمية الشعبية وتعزيزها؛

١٦، استخدام تكنولوجيا الاستشعار من بعد في إجراء المسح المختلفة.

#### (ج) مواضيع ذات أهمية خاصة للدول الأعضاء في الأسكوا

١، بالنسبة للدول النفطية: الاهتمام بتنويع اقتصاداتها وبصناعة البتروكيماويات وتطورات أسعار النفط ومستقبل الفوائض؛

٢، دول القاعدة الانتاجية المتنوعة: الاهتمام بمشاكل إعادة التصحيح الاقتصادي ودور القطاع الخاص، والقضايا الاجتماعية، وقضايا التصدير، والديون، والتعليم الفني؛

٣، الدولة العقل نموًّا: الاهتمام بمعالجة انتقال رؤوس الأموال وبمشاكل الفقر والغذاء وانتقال العمالة.

٤، الدول التي تأثرت بالنزاعات في المنطقة: الاهتمام بمعالجة المشاكل المترتبة على هذه النزاعات، كتلك المتعلقة بالحاجة إلى إعادة الاعمار وبناء الهياكل الاقتصادية والاجتماعية المتضررة، واستيعاب العمالة العائدة، وتطبيق سياسات اقتصادية كلية ملائمة.

(د) أساليب العمل بالاسكوا

- ١' توزيع مطبوعات اللجنة لتصل الى أكبر عدد ممكن من الجهات الرسمية ومؤسسات القطاع الخاص والجامعات ليستفاد منها على خير وجه؛
- ٢' القيام بدور المنفذ للمشروعات في المنطقة (والقيام بمشاريع ريادية ونموذجية بهدف تعميم نتائجها على دول المنطقة)؛
- ٣' مراعاة عدم الازدواجية مع سائر المؤسسات والدول، والتعاون معها في متابعة تنفيذ برامج العمل المقررة؛
- ٤' الاستمرار في إجراء البحوث والاستشارات مع الانتقاء والتحديد الدقيق، فضلا عن التشخيص والتفسير والمبادرة وليس فقط الوصف والتحليل والاستجابة للمقترحات المطروحة.

وقد روعيت المقترنات في إعداد النسخة المنقحة من الخطة متوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ والمعروضة على اللجنة (الوثيقة E/ESCWA/16/4/Add.8/Suppl.1). هذا وقد أُبرزت التعديلات والإضافات التي ادخلت على الوثيقة الأصلية عن طريق وضع خط تحتها.